

## مقدمة: وضع الأطفال والنساء في اليمن

### خلفية:

تمثل اليمن بيئة معقدة تحدد فيها التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية مدى نجاعة وعدالة تنفيذ الأجندة الإنسانية والتنمية المتكاملة. فاليمن لديها أعلى معدلات الفقر في الشرق الأوسط إذ يعيش ٤٦.٦ بالمائة من اليمنيين على أقل من دولارين يومياً<sup>١</sup>، ويعتبر نصف السكان غير آمنين غذائياً<sup>٢</sup>. كما تُصنّف اليمن باستمرار في المراتب الأخيرة في مؤشر فجوة النوع الاجتماعي العالمي حيث تتجذر الفوارق المرتبطة بالنوع الاجتماعي في العادات الثقافية لتحول دون وصول النساء المتساوي إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل والمشاركة المدنية. وتقع اليمن كذلك في المراتب الدنيا في مؤشر التنمية البشرية ولا يرجح أن تتمكن من تلبية أي من أهداف التنمية الألفية أو تحقيق أهداف عالم جدير بالأطفال.

### الصحة:

بالرغم من أنها أخذت في التراجع منذ عام ١٩٩٠، لا زالت معدلات وفيات الأمهات والأطفال تحت سن الخامسة مرتفعة. وتشكّل وفيات المواليد الجدد ٨٠ بالمائة من وفيات الرضع فيما تخفي الإحصاءات الوطنية في الغالب تباينات كبيرة على المستوى شبه الوطني؛ فالوفيات تحت سن الخامسة تقل بنسبة ٦٨ بالمائة في أوساط الخمس الأغنى من السكان بينما ترتفع نسبة الولادات التي تتم بإشراف طبي ماهر بنسبة ٣٣١ بالمائة لدى هذا الخمس<sup>٣</sup>. فضلاً عن ذلك تتوفر لدى ٩٤ بالمائة من السكان في الحضرة خدمات صرف صحي محسّنة مقارنة بـ ٣٣ بالمائة في المناطق الريفية<sup>٤</sup>. وتضيف أمراض الطفولة القاتلة مثل الإلتهاب الرئوي والإسهال إلى أسباب الوفيات والمراضية.

### التغذية:

ينشق أحد الأسباب الكامنة الرئيسية لوفيات الأطفال من سوء التغذية المنتشرة والمتفاقمة، فاليمن تحتفظ بواحد من أعلى معدلات سوء التغذية في العالم، ويعاني حوالي ٥٨ بالمائة من الأطفال تحت الخامسة من التقزم و١٥ بالمائة من الهزال المتوسط إلى الحاد<sup>٥</sup>.

### المياه والصرف الصحي:

<sup>١</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، ٢٠١٠

<sup>٢</sup> برنامج الغذاء العالمي، اليمن مسح الأمن الغذائي الشامل، ٢٠١١

<sup>٣</sup> اليونيسيف، وضع أطفال العالم ٢٠١١

<sup>٤</sup> برنامج الرقابة المشترك التابع لمنظمة الصحة العالمية/ اليونيسيف، ٢٠٠٨

<sup>٥</sup> مسح صحة الأسرة ٢٠٠٣، أعيد تحليله من قبل منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٩

لا يتيسر لحوالي ثلث السكان في اليمن الوصول إلى المياه النظيفة. وإن استمر هذا التوجه فقد تصبح صنعاء العاصمة الأولى في العالم التي تنضب من المياه في غضون السنوات العشر القادمة. ففي العاصمة يعتمد ٦٠% من السكان على مصادر توزيع المياه الخارجية للحصول على المياه النظيفة وقد تضاعف سعر المياه ثلاث مرات في الشهور العشرة الماضية وبات الحصول على المياه النظيفة متعذراً لمن هم في أمس الحاجة إليها. وبينما تلجأ الأسر إلى مصادر مياه غير آمنة لتأمين احتياجاتها اليومية، كشفت مسوحات التغذية التي تدعمها اليونيسيف (٢٠١١) عن أنه في بعض المجتمعات الهشة على غرار محافظة الحديدة الغربية ومحافظة حجة الشمالية، يعاني واحد من كل طفلين من الإسهال الحاد الذي يعتبر سبباً كامناً وراء ٤٠% من حالات سوء التغذية الحاد.

### التعليم:

بينما حققت اليمن تقدماً في معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم الأساسي، تبقى هذه المعدلات قاصرة عن تحقيق هدف التنمية الألفية الخاص بالتعليم على كافة الأصعدة المستهدفة. تتخلف الفتيات في الريف عن ركب التعليم الأساسي بسبب الفقر وانعدام الأمن والبنية التحتية المتدهورة للمدارس واكتظاظ الفصول والمواقف التقليدية المناوئة لتعليم الفتاة والافتقار الحاد لنوعية التعليم الجيدة حيث تشكل المعلمات ٢٥ بالمائة فحسب من المعلمين و ٩ بالمائة في المناطق الريفية. قبيل الأزمة، كانت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس منخفضة عند أقل من ٧٠%. وقد زاد العنف المتصاعد الوضع سوءاً إذ احتلت المدارس من قبل القوات المسلحة والنازحين، ويشهد جنوب البلاد ارتفاعاً في نسبة احتلال المدارس إذ لا يتمكن أكثر من ١٠٠.٠٠٠ طالب من الوصول إلى مدارسهم في الوقت الراهن.

### الأطفال في حالة الطوارئ:

يواجه الوفاء بالحقوق الأساسية للأطفال والنساء تحدياً إضافياً وسط تشابك الاحتياجات والطوارئ الحادة والمزمنة، فقد نزح آلاف الأطفال والنساء عقب الصراع الممتد في صعدة منذ ٢٠٠٩ ليشكلوا نحو ٧٠ بالمائة من أكثر من ٣٤٠.٠٠٠ نازح. وبينما شرع في فتح ممر إنساني في الشمال، عاد ١٥ بالمائة فقط من النازحين إلى بيوتهم نظراً لانعدام الأمن والخدمات الأساسية. وقد أفضى القتال بين القوات الحكومية والمتمردين الانفصاليين في الجنوب إلى نشوب أزمة نزوح جديدة بأكثر من ١٠٠.٠٠٠ نازح جديد. وما فتأت اليمن تستقبل أعداداً متزايدة من اللاجئين والمهاجرين في الشمال والجنوب فراراً من المجاعة والتراعات في دول القرن الأفريقي، ليلقوا بعبء جديد على الخدمات الأساسية الرديئة أصلاً ولتستشري المشاشة الحادة كنتيجة وكعامل دفع معاً نحو المزيد من عدم الاستقرار والتأزم.

لقد كان للاضطراب الأهلي الواسع والصراعات المحلية على طول البلاد وعرضها عام ٢٠١١ لا سيما في الشمال والجنوب في ٢٠١٢ أثراً سلبياً فورياً على سلامة الأطفال. فمنذ فبراير إلى يوليو ٢٠١١، لقي المئات

<sup>٦</sup> المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠

من المدنيين مصرعهم في العنف المرتبط بالاحتجاجات. بمن فيهم ٧٦ طفلاً (١٠ بنات و ٦٦ ولداً). وتبعث الذخائر غير المنفجرة من مخلفات الصراع القلق بشكل متزايد لدى اليونيسيف إذ تسببت في إعاقة ٢٤ طفلاً ومقتل ١٦ منذ مطلع العام ٢٠١٢. وقد تسببت الأزمة كذلك في ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والمياه.<sup>٧</sup> واستجابة لذلك، شرعت بعض الأسر المهشة في تبني استراتيجيات تأقلم سلبية مثل تقليل عدد الوجبات وتقليل نسبة البروتين والإكثار في مضغ القات. وأسفرت آليات التأقلم المتبعة في ميزانية الأسرة عن تصاعد حالات الزواج المبكر في أوساط الفتيات النازحات من صغار السن بينما يُجرّ الفتيان إلى سوق العمل. وعلاوة على المخاطر الظاهرة المتعلقة بالحماية، فإن آليات التأقلم هذه تؤثر سلباً على وصول الأطفال للتعليم.

### حماية الأطفال:

يمكن ربط العديد من التحديات التنموية والإنسانية في اليمن بأزمته العميقة في حماية الأطفال؛ فنظام العدالة والرعاية الاجتماعية لا ينسجمان مع المعايير الدولية فيما تشجع الممارسات التقليدية المؤذية، كما أشير إلى ذلك في المراجعة العامة الفصلية لعام ٢٠٠٩. واليمن واحدة من دول قليلة في العالم مازالت تطبق عقوبة الإعدام بحق القُصّر فهناك ٢٢ طفلاً ينتظرون عقوبة الإعدام في الوقت الحالي. كما لا يوجد سن قانوني أدنى للزواج في اليمن فأربعة عشر بالمائة من النساء في سن ١٥-٤٩ تزوجن قبل بلوغهن الـ ١٥ من العمر و ٣٢ بالمائة من النساء في سن ٢٠-٢٤ عام تزوجن قبل الثامنة عشرة.<sup>٨</sup> ويؤثر ختان الإناث على ٢٣ بالمائة من النساء والبنات على المستوى الوطني،<sup>٩</sup> بأكثر من ٩٠ بالمائة في ثلاث محافظات ساحلية.<sup>١٠</sup> وتحد معدلات تسجيل المواليد المنخفضة من وصول الأطفال والأسر للخدمات الاجتماعية ما يؤثر على حماية الأطفال إذ أن ٢٢.٣ بالمائة فقط من الأطفال تحت سن الخامسة تم تسجيل ولادتهم.<sup>١١</sup>

تحدث انتهاكات واسعة لالتزامات البلاد بموجب أهداف التنمية الألفية ومعاهدة حقوق الطفل ومعاهدات منظمة العمل الدولية ١٣٨ و ١٨٢ وكذا وثيقة عالم جدير بالأطفال. ثمة فجوات كبرى في القوانين والسياسات والأنظمة وآليات اللجوء فيما يتصل بحماية الطفل وما يتعلق بالأنواع الاجتماعي. وبالرغم من أن لليمن سجل مرضي في المصادقة على معاهدات حقوق الإنسان الدولية، فإن هذا لا ينعكس في التشريع الوطني الذي يستمر في خرق معاهدة حقوق الطفل على ثلاثة أصعدة- تعريف الطفل، قانون الأسرة وإدارة العدالة المتصلة بالأحداث أو القُصّر. في عام ٢٠٠٥، قامت اليونيسيف بتفويض مراجعة ١٤ قانوناً وطنياً لضمان انسجامها مع معاهدة حقوق الطفل والمعايير الدولية الأخرى.<sup>١١</sup> لم تتم المصادقة على التعديلات المقترحة وتبنيها

<sup>٧</sup> في النصف الأول من عام ٢٠١١، ارتفع سعر غاز الطهي بـ ٤٠٠٪، وصهريج المياه بـ ٣٠٠٪ (في الحضرة) إلى ٧٠٠٪ (في الريف) وارتفعت أسعار المواد الغذائية بـ ٢٣٪ في المتوسط: الأرز (٣٠٪ في الإجمالي و ٦٧٪ في الريف)، دقيق القمح (٢٦٪ في الإجمالي و ٣٨٪ في الريف)، الزيت النباتي (٢٥٪ في الإجمالي و ٣٣٪ في الريف) والسكر (٢٢٪ في الإجمالي و ٢٢٪ في الريف). المصدر: مؤشر الأسعار الخاص ببرنامج الغذاء العالمي يونيو ٢٠١١.

<sup>٨</sup> مسح المجموعة متعدد المؤشرات لليمن (MICS)، ٢٠٠٦.

<sup>٩</sup> المسح الصحي الديمغرافي ١٩٩٧.

<sup>١٠</sup> وزارة الصحة العامة والسكان ٢٠٠٢.

<sup>١١</sup> تشمل هذه القوانين على: قانون رعاية الأحداث، قانون العقوبات، قانون حقوق الطفل، قانون الأحوال الشخصية، قانون الأحوال المدنية والسجل المدني، قانون تنظيم السجون، القانون الجزائي العسكري، قانون الجنسية، قانون تنظيم حيازة وحمل السلاح، قانون الإجراءات الجزائية، قانون رعاية وحماية المعاقين، قانون الرعاية الاجتماعية وقانون العمل.

بعد، إذ طرحت على مجلس النواب لإقرارها منذ تسليمها إلى مجلس الوزراء في أبريل ٢٠٠٧. وفي ٢٠١١/٢٠١٢، أدرجت أربعة أطراف في اليمن على قائمة مجلس الأمن للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل لا سيما فيما يتعلق باستخدام وتجنيد الأطفال.

هناك حاجة لتطوير كبير لجعل نظام حماية الطفل أكثر استباقية وارتكازاً على الحقوق وبخاصة فيما يتصل بالسياسات والخدمات الصديقة للطفل والمراعية للنوع الاجتماعي والإشراف والإحالة وتعزيز المعارف والمهارات لدى أصحاب الوظائف مثل العاملين الصحيين والأخصائيين الاجتماعيين وكذا مسؤولي الشرطة وإنفاذ القانون. تقترب المصاعب المتعلقة بالتعاطي مع هذه الفجوات بالافتقار للبيانات الموثوقة والتفصيلية ما يكبح قدرة صناع القرار على استهداف الأكثر ضعفاً من جهة وعلى تتبع الإنجاز المحرز من خلال التدخلات من جهة أخرى. كما تثبط كذلك جهود المناصرة من أجل أولئك الذين يرزحون تحت وطأة اللامساواة والحرمان الشديد.